التحليل الجغرافي تطور أعداد السكان في ليبيا للمدة من 1954 2020 م

المهدي عمارة عبد الله بلق*
قسم الجغرافيا ، كلية التربية زوارة ، جامعة الزاوية ، ليبيا
EMAIL: e.ballaqh@zu.edu.ly

تاريخ الاستلام 21 / 4/ 2025م تاريخ القبول 4 / 10 / 2025

Geographical Analysis of Population Growth in Libya from 1954 to 2020

Al-Mahdi Amara Abdullah Belq – Department of Geography – Faculty of Education, Zuwara–
University of Al-Zawiya
Email: e.ballaqh@zu.edu.ly

Abstract:
The study aims to examine demographic changes in Libya between 1973 and 2020 by analyzing the numerical distribution of the population by age group and gender. The study relied on a descriptive analytical approach using population data from statistical tables to examine the evolution of the population structure. Quantitative analysis of population data for a number of regions was used, highlighting results that indicate significant population growth, with an increase in the proportion of females in all regions and an increase in the population of the cities of Tripoli and Benghazi. A significant decrease in the proportion of young people and an increase in the elderly population were also observed. The study recommended the need to strengthen infrastructure in major cities and develop health and education programs for women. It also pointed to the need to develop social and economic policies to support rural areas and ensure sustainable demographic balance.
Keywords: Geographic analysis, population development, Libya.

الملخّـــــص:

يهـــدف البحث إلـى دراسـة التحـولات الديموغرافيـة فـي ليبيـا بـين عـامي 1973 2020 من خلال تحليل التوزيع العددي وللسكان حسب الفئـات العمريـة والنـوع وقد اعتمدت البحث على المنهج التحليلي الوصفي باستخدام البيانات السكانية من جداول الإحصائية لفحص تطور الهيكل السكاني تم استخدام التحليل الكمـي للبيانـات السكانية

حقوق النشر © للمؤلف/للمؤلفين 2025. ينشر هذا البحث بموجب رخصة المشاع الإبداعي Creative Commons (CC BY-NC

لعدد من المناطق أبرزت النتائج أن هناك نموًا سكانيًا كبيرًا، مع زيادة لنسبة الإناث في جميع المناطق ، وتزايد عدد السكان في مدينتي طرابلس وبنغازي كما لوحظ انخفاض كبير في نسبة صغار السن وزيادة في فئة كبار السن واوصى بضرورة تعزيز البنية التحتية في المدن الكبرى وتطوير البرامج الصحية والتعليمية للنساء وأقترح ضرورة تطوير السياسات الاجتماعية والاقتصادية لدعم مناطق الريف وضمان التوازن الديموغرافي المستدام .

الكلمات المفتاحية : التحليل الجغرافي ، التطور أعداد السكان، ليبيا .

المقدمـــــة :

تعدّ ليبيا من الدول العربية التي شهدت تحولات جغرافية وسكانية مهمة منذ منتصف القرن العشرين حث تتميز ليبيا بموقعها الجغرافي الاستراتيجي على البحر المتوسط، فضلاً عن تنوعها البيئي الذي يتراوح بين السواحل المطلة على البحر والمناطق الصحراوية وتعد دراسة التطور السكاني واحدة من أبرز المحاور التي تسلط الضوء على كيفية تأثير العوامل الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية على البنية السكانية في البلاد.

في العام 1954، كان تعدادها السكاني أقل من 1.2 مليون نسمة ، موزعين بشكل غير متوازن بين المناطق الساحلية والمناطق الصحراوية وعلى الرغم من المساحة الكبيرة للبلاد ، فإن غالبية السكان كانوا يتركزون في المدن الساحلية الكبرى مثل طرابلس وبنغازي، حيث تشكّل هذه المناطق مركزًا حضريًا مهماً يتوافر فيه معظم النشاطات الاقتصادية والخدمات الأساسية. وبالرغم من أن هذا التوزيع السكاني المحدود ، بدأت ليبيا تشهد زيادة ملحوظة في النمو السكاني على مدار العقود التالية ، بسبب تحسن الرعاية الصحية، والاستقرار السياسي والتطورات الاقتصادية التي شهدتها البلاد بخاصة بعد اكتشاف النفط في أوائل عقد السبعينات.

شهدت ليبيا على مدار تلك الفترة تحولات ديموغرافية لافتة ، فبينما كانت البلاد تعتمد بشكل رئيس على الزراعة والرعي في أوقات سابقة ، إلا أن التحولات الاقتصادية قد أدت إلى تزايد معدلات النمو السكاني في المدن الكبرى ، بينما ظلت المناطق الصحراوية قاحلة قليلًا من حيث الكثافة السكانية ورغم أن ليبيا تملك مساحات واسعة من الأراضي الصحراوية غير المأهولة، فإن النمو السكاني شهد تركيزًا ملحوظًا في المناطق الحضرية ، وهو ما دفع نحو تغيرات في التوزيع الجغرافي للسكان .

تتعدد العوامل التي أسهمت في تشكيل هذا النمو السكاني، من أبرزها التغيرات الاقتصادية، مثل ارتفاع أسعار النفط الذي جعل ليبيا تشهد طفرة اقتصادية كبيرة في عقدي السبعينات والثمانينات من القرن العشرين ، مما أسهم في خلق فرص عمل وجذب أعداداً منسكان إلى المدن الكبرى كما أن التوسع في التعليم والرعاية الصحية أسهما بشكل مباشر في تقليص معدلات الوفيات وزيادة معدلات الخصوبة، وبالتالي أدى هذا إلى تعزيز معدلات النمو السكاني.

وعلى الرغم من ذلك، فإن النمو السكاني لم يكن متوازنًا في مختلف المناطق، حيث شهدت المدن الكبرى اكتظاظًا سكانيًا ملحوظًا، بينما ظل الجنوب الليبي والمناطق الصحراوية تعاني من قلة السكان ، وهو ما يعكس تأثير العوامل الجغرافية ، مثل توافر المياه ، والمسافة عن مراكز النشاط الاقتصادي .

شهدت ليبيا العديد من التحولات السياسية منذ عقد السبعينيات وحتى العام 2020، حيث مرّت بتقلبات كبيرة نتيجة للأحداث السياسية والصراعات الداخلية التي أثرت بشكل مباشر على استقرار السكان داخل البلاد وقد أدّت هذه الأزمات إلى موجات نزوح داخلي وخارجي ، حيث انتقل العديد من السكان من المناطق المتأثرة بالصراعات إلى المدن الأكثر استقرارًا هذه التغيرات السكانية نتيجة للأزمات السياسية أضفت بُعدًا جديدًا على التوزيع السكاني في البلاد، مما يعكس الحاجة إلى دراسة دقيقة لتحليل هذا التوزيع.

إن تحليل التطور السكاني في ليبيا يشكل جزءًا أساسيًا من فهم الديناميكيات الاجتماعية والاقتصادية في البلاد، ويتيح لنا الوقوف على أهم التحديات والفرص التي قد تواجهها ليبيا في المستقبل من حيث التخطيط العمراني ، التنمية المستدامة ، وإدارة الموارد من خلال هذه الدراسة ، يسعى البحث إلى تقديم رؤية شاملة حول كيفية تأثير العوامل الجغرافية على التطور السكاني ، مع الأخذ في الاعتبار الظروف السياسية والاقتصادية التي مرت بها ليبيا خلال تلك الفترة الزمنية .

مشكلة البحث :

تواجه ليبيا تحديات كبيرة في التّعامل مع التحولات السكانية المستمرة ، والتي تؤثر بشكل مباشر على تطور البلد من الناحية الاجتماعية والاقتصادية. بالرغم من التقدم الملحوظ في بعض المجالات، فإن التوزيع الجغرافي غير المتوازن للسكان والنمو السكاني السريع في بعض الفئات العمرية يخلق ضغطاً على الموارد والخدمات ومن هنا تبرز الحاجة إلى فهم تطور أعداد السكان والفئات العمرية والهيكل

السكاني في ليبيا من عام 1954 إلى 2020 وعليه تتمحور مشكلة البحث في طرح التساؤل الرئيس الآتي :

ـ ما أبرز التحولات في التطور السكاني في ليبيا بين عامي 1954 و2020 ، وكيف أثرت التحولات على توزيع السكان والفئات العمرية والنمو السكاني في مختلف المناطق؟

ومنه تتفرع التساؤلات الآتية :

1- ما التغيرات الرئيسة في أعداد السكان والفئات العمرية في ليبيا خلال عامي 1954 و2020 م .

2- كيف تطورت البنية العمرية للسكان في ليبيا خلال عامي 1954 – 2020 م هذه الفترة؟

3- كيف يمكن تفسير التوزيع الجغرافي للسكان في ليبيا وكيف يؤثر ذلك على التنمية الاقتصادية والاجتماعية؟

أهداف البحث :

إن دراسة تطور التحولات السكانية في بين عامي 1954 و2020، وتحليل تأثيراتها على الفئات العمرية، والتوزيع الجغرافي للسكان ، وكيفية تأثير ذلك على التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعليه تتمثل أهداف البحث في :

1- دراسة تطور أعداد السكان وفئاتهم العمرية في ليبيا على مدار فترة البحث.

2- تحليل التغيرات في البنية العمرية للسكان من حيث النمو والنسب المئوية بين الفئات المختلفة.

3- فهم التوزيع الجغرافي للسكان في ليبيا وتحديد المناطق التي تشهد تحولات سكانية كبيرة.

مبررات اختيار الموضوع :

1- تشهد ليبيا تغيرات سكانية كبيرة على مدار عقود عديدة ، مما يتطلب دراسة عميقة لفهم طبيعة التغيرات.

2- يؤثر النمو السكاني على جميع جوانب التنمية، بما في ذلك توفير الخدمات الأساسية، والبنية التحتية، وفرص العمل.

3-النقص المتعمق الذي يربط بين التحولات السكانية والتحديات الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا.

أهمية البحث :

يسهم البحث في تطوير الفهم النظري للتحولات السكانية في ليبيا ودورها في إعادة هيكلة الفئات العمرية والتوزيع الجغرافي للسكان، مما يساعد في توفير قاعدة بيانات محورية لفهم النمو السكاني في العديد من مناطق .

مما يعد هذا البحث أساسًا لصانعي السياسات الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا من خلال تحليل التغيرات السكانية والتوزيع الجغرافي، حيث يمكن للباحثين والمسؤولين تصميم سياسات تنموية أكثر فاعلية تركز على تلبية احتياجات السكان وأن النتائج التي سيقدمها تسهم في التخطيط الاستراتيجي لمستقبل الخدمات الأساسية كالتعليم ، والرعاية الصحية ، والبنية التحتية ، وتوفر بيانات أساسية للحكومات المحلية والجهات التنموية لتخطيط المشاريع التي ستسهم في تحسين توزيع الموارد والخدمات كما أن هذا البحث يقدم قاعدة علمية لتخطيط الموارد البشرية والتعليمية حسب الفئات العمرية واحتياجاتها.

حدود البحث :

1- الحدود المكانية : تقع منطقة البحث بين خطي طول(َ9، 25°)شرقاً، و دائرتي عرض(°33 18) شمالاً ، يحدها من الشمال البحر المتوسط ، ومن الجنوب جمهوريتي النيجر وتشاد ، ومن الغرب جمهوريتي تونس والجزائر، ومن الشرق جمهوريتي مصر والسودان ، وتبلغ مساحتها الإجمالية نحو1.665.000 كيلومتراً مربعاً **(وزارة التخطيط ، 2010م ، ص22) خريطة (1) .**

خريطة (1) موقع منطقة البحث

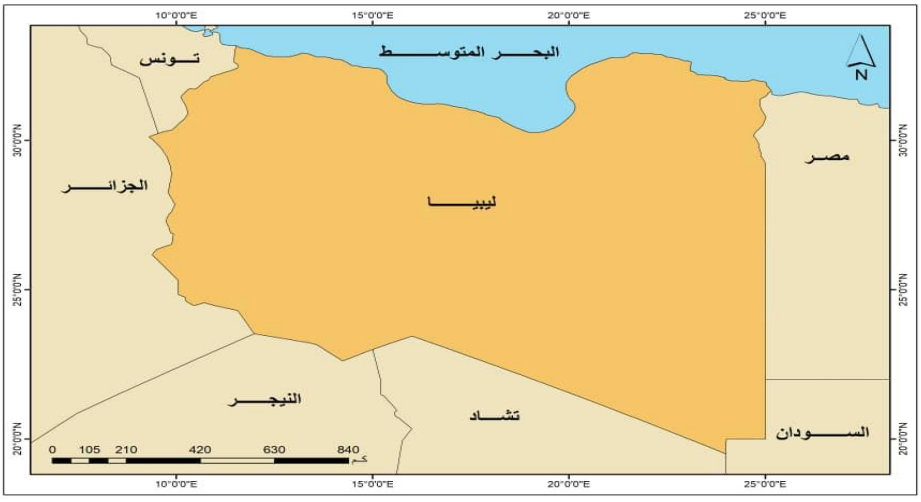

المصدر: الأطلس الوطني، أمانة التخطيط، مصلحة المساحة، 1978م .

الحدود الزمانية : يتناول البحث التحليل الجغرافي 2010 – 2023.
الحدود البشرية: يركز البحث على إجمالي السكان وكبار السن ومتوسط السن وصغار السن.
مناهج البحث وأدواته:
1- المنهج الوصفي التحليلي : ويستخدم لتحليل تطور أعداد السكان والفئات العمرية عبر الزمن.
2- المنهج الإحصائي : ويستخدم تحليل الجداول البيانية .
3- المنهج الجغرافي : ويستخدم لدراسة التوزيع الجغرافي للسكان ، وفهم العوامل التي تؤثر في هذا التوزيع .
أما أدوات البحث فتتمثل في البيانات الإحصائية مثل استخدام البيانات الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء لتتبع تغيرات السكان.

المصطلحات والمفاهيـــم :

1- التوزيع الجغرافي للسكان : هو توزيع السكان على سطح الأرض وفقاً للعوامل الجغرافية (المركز الوطني للإحصاء، 2020، ص 45).
2- الفئات العمرية: وهى المجموعات العمرية المختلفة، كصغار السن (0-14 سنة)، ومتوسطي السن (15-64 سنة)، وكبار السن (65 سنة فأكثر) حيث ويعتمد هذا التصنيف على معايير عمرية وديموغرافية لتحديد احتياجات السكان من حيث الخدمات والتعليم والصحة (الخطابي، 2018، ص 72).
3- الهيكل السكاني: وهو توزيع السكان حسب الفئات العمرية والنوع أي أنه ويعكس الوضع الديموغرافي في السكان كما أن الهيكل السكاني يساعد في تحديد التحديات والفرص التي قد تواجه التنمية الاقتصادية والاجتماعية (البنك الدولي، 2019، ص 68).
4- معدل الخصوبة: هو عدد الأطفال الذين تنجبهم النساء في سن الإنجاب، وعادة ما يعبر عنه بعدد الأطفال لكل امرأة ويُستخدم هذا المعدل نمو السكان المستقبل ولتخطيط السياسات التنموية (الأمم المتحدة، 2020، ص 112).
5- معدل النمو السكاني: هو النسبة المئوية لتغير عدد السكان في فترة معينة، ويشمل الزيادة الطبيعية والهجرة حيث يعكس معدل النمو السكاني تأثيرات العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن تؤثر في زيادة أو نقصان أعداد السكان (عبد الله، 2021، ص 35).

المحور الأول - تطـــــوّر أعداد السكان والفئات العمرية:

تعدّ دراسة تطور أعداد السكان والفئات العمرية من أهم الأدوات لتحليل الديناميكيات السكانية في أي دولة إذ تساعد الدراسة في تقديم رؤية شاملة حول التغيرات السكانية ، مما يسهم في فهم الاحتياجات المستقبلية من حيث الخدمات العامة كالصحة والتعليم والإسكان كما أنها تعكس تغيرات أساسية في بنية السكان، مثل معدلات الخصوبة والوفاة، والتي بدورها تؤثر في تشكيل القوى العاملة والاقتصاد الوطني مما ، يمكن لهذه الدراسة أن تسهم في تفسير التحولات الديموغرافية الناتجة عن التغيرات السياسية والاقتصادية التي شهدتها البلاد، مثل النمو السكاني المتزايد في المدن الكبرى وارتفاع نسبة الشباب في الفئات العمرية (الإحصاءات الوطنية، 2020، ص 34) ومن خلال هذا البحث ، يمكن التنبؤ بالتحديات المستقبلية التي قد تواجه البلاد في مجال التخطيط العمراني والتنمية المستدامة، (المركز الليبي للإحصاء ، 2019 ، ص 56).

أولاً - التوزيع العددي ونسبة التغير ومقدار الزيادة لفئة صغار السن (0-14) سنة للمدة من (1954-2020)

تُعد دراسة التوزيع العددي ونسبة التغير ومقدار الزيادة لفئة صغار السن (0-14) سنة من الدراسات المهم لفهم تركيب السكان ومستقبل النمو السكاني في أي دولة إذ تسهم هذه الدراسة في تقدير احتياجات الخدمات الأساسية لهذه الفئة العمرية من حيث التعليم والرعاية الصحية والمرافق الاجتماعية. كما يمكن أن تساعد هذه الدراسة في توجيه السياسات الحكومية نحو تحسين بنية النظام التعليمي والارتقاء بجودة الرعاية الصحية للأطفال وتحديد الأولويات في الاستثمار في قطاع التعليم والرعاية الصحية (المكتب الوطني للإحصاء، 2020، ص 52)كما أن تحليل نسبة التغير في هذه الفئة يُمكّن من معرفة أثر العوامل الاقتصادية والاجتماعية على النمو السكاني، وبالتالي من إمكانية التنبؤ بالتحديات المستقبلية التي قد تواجهها البلاد في هذا الجانب (المركز الوطني للدراسات، 2019، ص 30).

يُظهر من تحليل بيانات الجدول (1) والشكل(1) أن ليبيا شهدت زيادة كبيرة في أعداد الأطفال ، حيث ارتفعت الأعداد من 400,855 إلى 1,055,609 طفلًا، بزيادة قدرها 654,754 طفلًا، مع نسب تغير تراوحت من 58.1% و66.5%. هذه الزيادة تعكس تحسنًا اقتصاديًا واجتماعيًا نتيجة لاكتشاف النفط، مما ساعد في رفع معدلات الخصوبة.

وخلال عامى 1973 و1984، استمر النمو في أعداد الأطفال ، لكن بوتيرة أبطأ، حيث بلغ العدد 1,610,939 طفلًا، مع زيادة قدرها 555,330 طفلًا، ونسبة تغير

52.6%. ومع بداية عقد التسعينات، بدأ التراجع في النمو السكاني، حيث وصل العدد إلى 1,714,263 طفلًا في 1995 بزيادة قدرها 103,324 طفلًا، بنسبة تغير 6.4%. هذا التراجع يمكن تفسيره بتحسن التعليم والرعاية الصحية، وزيادة الوعي بالآثار السلبية للزيادة السكانية على الموارد.

وخلال عامى 1995 و2006، انخفض عدد الأطفال بمقدار 68,430 طفلًا، مع نسبة تغير -3.9%، وهذا ما يشير إلى تأثير الأزمات الاقتصادية والسياسية خلال عامى 2006 و2012 ، وقد استمر الانخفاض الطفيف في أعداد الأطفال (-0.5%)، مما يعكس التأثيرات السلبية للأوضاع الاقتصادية والسياسية ومع حلول العام 2020، شهدت ليبيا زيادة في أعداد الأطفال ، حيث ارتفع العدد إلى 2,191,530 طفلًا، مع زيادة قدرها 555,036 طفلًا بنسبة تغير 33.9%. هذه الزيادة قد تكون نتيجة لتحسن الوضع الاقتصادي والرعاية الصحية بعد فترات من الاضطرابات السياسية.

جدول (1) التوزيع العددي ونسبة التغير ومقدار الزيادة لفئة صغار السن (0-14) سنة للمدة من (1954-2020) .

السنة	العدد	مقدار الزيادة	نسبة التغير (%)
1954	400855	-	-
1964	667446	266591	66.5
1973	1055609	388163	58.1
1984	1610939	555330	52.6
1995	1714263	103324	6.4
2006	1645833	-68430	-3.9
2012	1636494	-9339	-0.5
2020	2191530	555036	33.9

المصـــــدر :

1- وزارة الاقتصاد الوطني ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، التعداد العام للسكان 1954 ، ص 82 .
2- وزارة الاقتصاد والتجارة ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، التعداد العام للسكان 1964 ، ص 2 .
3-أمانة التخطيط ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، التعداد العام للسكان 1973 ، ص 5 .
4-اللجنة الشعبية العامة لتخطيط الاقتصاد ،مصلحة الإحصاء والتعداد ، التعداد العام للسكان 1984 ، ص 67
5-الهيئة وطنية للمعلومات والتوثيق ، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 1995 ، ص 42 .
6- اللجنة الشعبية العامة ، الهيئة العامة للمعلومات ، النتائج النهائية ، للتعداد العام للسكان 2006 ، ص 44 .
7- المسح الوطني للسكان 2012 ، ص 23 .
8- مصلحة الإحصاء والتعداد 2020 ، بيانات غير منشورة .

شكل (1) التطور العددي لفئة صغار السن في ليبيا خلال الفترة 1954 - 2020

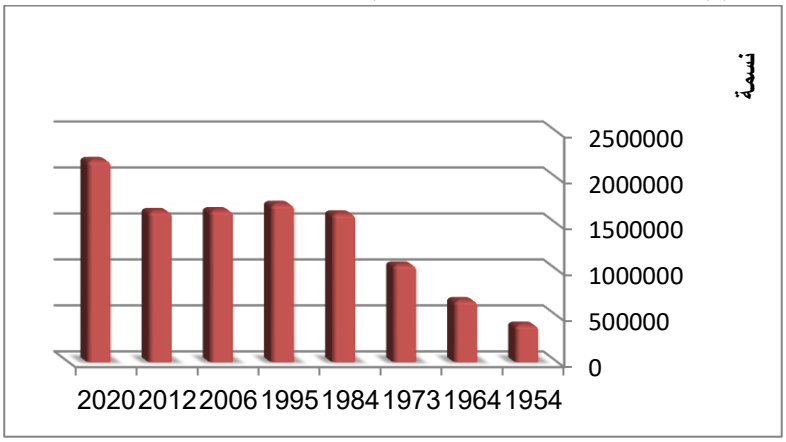

المصدر : إعداد الباحث استناداً إلى بيانات الجدول (1).

ثانياً ـ التوزيع العددي ونسبة التغير ومقدار الزيادة لفئة متوسطي السن (15-64) سنة للمدة في ليبيا (1954-2020)

تعد دراسة التوزيع العددي ونسبة التغير ومقدار الزيادة لفئة متوسطي السن (15-64) سنة من الدراسات الجوهرية في تحليل التركيبة السكانية، لما لها من تأثير كبير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في أي بلد إذ تسهم هذه الدراسة في تقديم صورة واضحة عن القوى العاملة، مما يساعد على تخطيط السياسات الاقتصادية والاجتماعية بشكل أكثر فعالية كما تعد فئة متوسطي السن محورية في تحديد احتياجات البلاد من الوظائف، والتعليم العالي، والرعاية الصحية، إضافة إلى تأثيرها على الاستهلاك والإنتاج مما يسهم التحليل السكاني لهذه الفئة في إبراز الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، (الإحصاء الليبي، 2021، ص 45) وأن دراسة التغير في أعداد متوسطي السن تسهم في التنبؤ المستقبلي الاقتصادي والتخطيط لإعداد القوى العاملة بما يتناسب مع الاحتياجات المستقبلية للبلاد (المركز الليبي للدراسات الاقتصادية، 2020، ص 28).

تظهر بيانات جدول (2) أن في ليبيا سجلت زيادة ملحوظة في هذه الفئة العمرية من 576,351 إلى 770,458 نسمة، بزيادة قدرها 194,107 نسمة، مما يعكس التحسن الاقتصادي نتيجة لاكتشاف النفط. خلال المدة من 1964 إلى 1973، واستمر النمو حيث ارتفع العدد إلى 910,106 نسمة، لكن بنسبة تغير أقل من (18.1%)، مما يعكس تأثير تحسن الوضع الاجتماعي والصحي على السكان .

وخلال عامين 1973 و1984، شهدت البلاد زيادة في فئة متوسطي السن، حيث ارتفع العدد من 910,106 إلى 1,503,607 نسمة (593,501 نسمة) بنسبة تغير بلغت 65.2%. هذا النمو يعكس الطفرة النفطية التي ساعدت في تحسين مستوى المعيشة والاستثمار في القطاعات الحيوية ومع بداية العام 1995، استمر النمو ، حيث بلغ العدد 2,504,044 نسمة بزيادة 1,000,437 نسمة ونسبة تغير 66.5%.

وخلال عامى 2006 – 2012 ، ظهر تباطؤ في النمو السكاني لهذه الفئة، حيث انخفضت الزيادة بنسبة -3.7%. هذا التباطؤ يمكن تفسيره بتأثيرات الأزمات الاقتصادية والسياسية التي شهدتها ليبيا في تلك الفترة ومع العام 2020، شهدت ليبيا عودة للنمو السكاني في فئة متوسطي السن، حيث بلغ العدد 4,416,958 نسمة، مع زيادة قدرها 1,117,641 نسمة ونسبة تغير 33.8%. فهذه الزيادة قد تشير إلى التحسن الجزئي في الوضع الاقتصادي بعد فترة من الاضطرابات السياسية.

جدول (2) التوزيع العددي ونسبة التغير ومقدار الزيادة لفئة متوسطي السن (15-64) سنة في ليبيا للمدة من (1954-2020) .

السنة	1954	1964	1973	1984	1995	2006	2012	2020
العدد	576351	770458	910106	1503607	2504044	334271	3299317	4416958
مقدار الزيادة	-	194107	139648	593501	1000437	923369	-128096	1117641
نسبة التغير	-	33.6	18.1	65.2	66.5	36.8	-3.7	33.8

المصدر : 1- وزارة الاقتصاد الوطني ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، التعداد العام للسكان 1954 ، ص 82 .
2- وزارة الاقتصاد والتجارة ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، التعداد العام للسكان 1964 ، ص 2 .
3-أمانة التخطيط ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، التعداد العام للسكان 1973 ، ص 5 .
4-اللجنة الشعبية العامة لتخطيط الاقتصاد ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، التعداد العام للسكان 1984 ، ص 67 .
5-الهيئة وطنية للمعلومات والتوثيق ، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 1995 ، ص 42 .
6- اللجنة الشعبية العامة ، الهيئة العامة للمعلومات ، النتائج النهائية ، للتعداد العام للسكان 2006 ، ص 44 .
7- المسح الوطني للسكان 2012 ، ص 23 .
8- مصلحة الإحصاء والتعداد 2020 ، بيانات غير منشورة .

ثالثاً - التوزيع العددي ومقدار الزيادة ونسبة التغير لفئة كبار السن (65 سنة فأكثر) في ليبيا للمدة (1954-2020) .

تُعد دراسة التوزيع العددي ومقدار الزيادة ونسبة التغير لفئة كبار السن (65 سنة فأكثر) من الدراسات المهمة لفهم التحديات الديموغرافية والاجتماعية التي تواجهها

الدول في مراحل النمو السكاني المتقدمة إذ تسهم هذه الدراسة في تقدير احتياجات هذه الفئة العمرية من حيث الرعاية الصحية، المعاشات، والخدمات الاجتماعية، خاصة مع التزايد الملحوظ في أعداد كبار السن في العديد من الدول نتيجة للتحسن في الرعاية الصحية وزيادة العمر المتوقع مما أن الدراسة تساعد في التخطيط المستقبلي للموارد الصحية وتخصيص الميزانيات اللازمة لهذه الفئة (الشرع، 2019، ص 112) كما أن دراسة نسبة التغير في هذه الفئة يمكن أن تكشف عن تأثيرات الهجرة الداخلية والتغيرات الاجتماعية في التركيبة السكانية، مما يساعد على تحديد السياسات اللازمة للتعامل مع تحديات الشيخوخة المتزايدة (عبد الله، 2020، ص 95) وبناءً على هذه التحليلات، يمكن للحكومات اتخاذ قرارات مدروسة لتحسين جودة الحياة لكبار السن وتوفير بيئة مستقرة لهم.

تظهر بيانات الجدول (3) كبار السن (65 سنة فأكثر) تشهد زيادة كبيرة، حيث ارتفع من 63,832 في العام 1954 إلى 322,575 في عام 2020. هذا التزايد يُظهر تغيرًا واضحًا في التركيبة السكانية، ويعكس التحولات الديموغرافية التي شهدها المجتمع ففي العام 1964، بدأ العدد يرتفع بزيادة بلغت 13,765 فرداً ، ثم استمر العدد في الارتفاع مع مرور السنوات. في 1973، زاد العدد بمقدار 9,060 شخص، وهو ما يعكس نموًا تدريجيًا، ثم لاحظنا زيادة كبيرة في 1984 حيث بلغ مقدار الزيادة 29,856 شخصًا.

أكبر زيادة حصلت خلال عامى 1995 و2006، حيث بلغت 53,474 فرداً ، وهو ما يعكس التحسن الكبير في الرعاية الصحية التي أدت إلى الزيادة في متوسط العمر المتوقع وفي المدة من 2012 إلى 2020، كانت الزيادة أكبر من أي فترة سابقة، حيث بلغت 82,389 فرداً ، مما يدل على تحول كبير في بنية السكان وازدياد عدد كبار السن.

إن نسبة التغير هذه تعكس النمو المستمر فقد كانت نسبة التغير الأعلى في العام 1984 بنسبة 47.1%، وهي مؤشر على النمو الكبير في أعداد كبار السن خلال تلك الفترة. أما في السنوات اللاحقة، فقد تراجعت هذه النسبة بشكل ملحوظ، لتسجل أدنى قيمة في عام 2012 بنسبة 6.7% هذا التراجع قد يشير إلى أن النمو السكاني لفئة كبار السن أصبح أكثر استقرارًا بعد مرحلة الزيادة الكبيرة في السنوات السابقة.

فهذه الزيادة المستمرة في أعداد كبار السن ترجع إلي التحسن في الرعاية الصحية والتطورات الطبية وقد اسهمت في زيادة متوسط العمر المتوقع، ما جعل الأفراد يعيشون فترة أطول وأن انخفاض معدلات الخصوبة مع مرور الوقت أدى إلى الزيادة

في نسبة كبار السن في المجتمع ، حيث أصبحوا يشكلون جزءًا أكبر من إجمالي السكان كما أن التحولات الاجتماعية والاقتصادية، مثل التحسينات في التعليم ونمط الحياة، ساعدت في التقليل من معدلات الوفاة والزيادة في القدرة على العيش حياة أطول وأكثر صحة.

ومن جهة أخرى، فإن الزيادة تمثل تحديًا مهمًا أمام الحكومات والمجتمعات، حيث تتطلب هذه الفئة العمرية اهتمامًا خاصًا في مجالات الرعاية الصحية، الخدمات الاجتماعية، والإسكان. كما أن الحاجة إلى تطوير سياسات تدعم كبار السن في جميع جوانب حياتهم تصبح أكثر إلحاحًا مع تزايد أعدادهم .

جدول (3) التوزيع العددي ومقدار الزيادة ونسبة التغير لفئة كبار السن (65 سنة فأكثر) للمدة في (1954-2020) .

السنة	1954	1964	1973	1984	1995	2006	2012	2020
العدد	63832	77597	86657	116513	171432	224906	240186	322575
مقدار الزيادة	-	13765	9060	29856	54919	53474	15280	82389
نسبة التغير	-	21.5	11.6	34.4	47.1	31.1	6.7	34.3

المصدر : 1- وزارة الاقتصاد الوطني ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، التعداد العام للسكان 1954 ، ص 82 .
2- وزارة الاقتصاد والتجارة ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، التعداد العام للسكان 1964 ، ص 2 .
3-أمانة التخطيط ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، التعداد العام للسكان 1973 ، ص 5 .
4-اللجنة الشعبية العامة لتخطيط الاقتصاد ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، التعداد العام للسكان 1984 ، ص 67 .
5-الهيئة وطنية للمعلومات والتوثيق ، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 1995 ، ص 42 .
6- اللجنة الشعبية العامة ، الهيئة العامة للمعلومات ، النتائج النهائية ، للتعداد العام للسكان 2006 ، ص 44 .
7- المسح الوطني للسكان 2012 ، ص 23 .
8- مصلحة الإحصاء والتعداد 2020 ، بيانات غير منشورة .

المحور الثانـــــي - تطور البنية العمرية والسكانية في ليبيا :

تُظهر دراسة تطور البنية العمرية والسكانية في ليبيا تغيرات هيكلية كبيرة في السكان، حيث لوحظ انخفاض في معدلات الخصوبة وزيادة في متوسط العمر المتوقع (المركز الوطني للإحصاء، 2020، ص 56) حيث يمكن أن تكون هذه التغيرات نتيجة التحسينات في الرعاية الصحية والتعليم (الخطابي، 2018، ص 102). وتُعد هذه الدراسات مهمة لفهم احتياجات السكان وتوفير الخدمات اللازمة لهم (البنك

الدولي، 2019، ص 78) كما تساعد الدراسة في تحديد الفرص والتحديات التي تواجهها الفئات العمرية المختلفة (الخطابي، 2018، ص 104) مما أن الدراسات توفر أساسًا لصانعي السياسات لاتخاذ القرارات المدروسة.

أولاً - العمر الوسيط للسكان الليبيين للمدة (1954-2020) .

تُعد دراسة العمر الوسيط للسكان من الأدوات المهمة في تحليل هيكل السكان، حيث يعكس هذا المؤشر التوزيع العمري للسكان مما يساعد تحليل العمر الوسيط في تحديد الفئات العمرية الأكثر تأثيرًا في المجتمع، مما يسهم في توجيه السياسات الاجتماعية والاقتصادية بشكل فعال. من خلال هذا المؤشر، يمكن تحديد مدى قوة أو ضعف الفئة العاملة، فضلاً عن فهم التحديات المرتبطة بالشيخوخة أو النمو السكاني أن العمر الوسيط للسكان يعكس تحولًا ديموغرافيًا يعزز من فرص التنمية الاقتصادية إذا تم استثمار الفئات الشابة (عبد الله، 2019، ص 112). كما يُعد العمر الوسيط أداة مهمة لتخطيط البرامج الصحية والتعليمية، حيث يساعد في تحديد أولويات تطوير الخدمات لتناسب الفئات العمرية المختلفة (الشرع، 2020، ص 85).

يظهر من المحتويات الجدول (4) أن العمر الوسيط للسكان في العام 1954 بلغ 21.7 سنة، مما يعكس مجتمعًا شابًا نسبيًا، حيث كان نصف السكان دون هذه السن. لكن مع مرور الوقت، شهد انخفاضًا ملحوظًا فيه إذ تراجع إلى 14.4 سنة في العام 1973، ما يدل على ارتفاع معدلات الخصوبة وانتشار أعداد كبيرة من الشباب والأطفال في المجتمع. هذا التراجع يعكس فترة نمو ديموغرافي سريع مع وجود نسبة كبيرة من الفئات العمرية الصغيرة.

ومنذ العام 1973، بدأ العمر الوسيط في الزيادة تدريجيًا، حيث وصل في 1984 إلى 15.1 سنة، ثم ارتفع إلى 18.5 سنة في العام 1995، مما يعكس بداية تراجع معدلات الخصوبة وتحسن معدلات البقاء على قيد الحياة هذا التغير جاء بسبب التحولات الاجتماعية والاقتصادية المهمة، كتحسن الرعاية الصحية والتعليم، حيث تقلص حجم الفئة العمرية الأصغر وفي المدة من 2006 و2012، شهدت قفزة كبيرة في العمر الوسيط، حيث ارتفع من 23.7 سنة إلى 25.3 سنة، ما يعكس تحولًا هيكليًا في المجتمع الليبي نتيجة لاستمرار انخفاض معدل الخصوبة وزيادة العمر المتوقع بسبب التحسن المستمر في الرعاية الصحية وفي العام 2020، استقر العمر الوسيط عند 24.4 سنة، ما يدل على استمرار هذا الاتجاه نحو زيادة العمر الوسيط، رغم وجود بعض التذبذبات الطفيفة.

إن مع تزايد العمر الوسيط، يصبح من الضروري وضع استراتيجيات لمعالجة احتياجات المجتمع المتزايدة في مجالات الرعاية الصحية، وتوفير الخدمات الاجتماعية، والفرص الاقتصادية لجميع الفئات العمرية. كما يتطلب هذا التحول تعزيز البنية التحتية الاجتماعية لضمان تلبية احتياجات فئات الشباب وكبار السن على حد سواء، مع التركيز على تحسين الرعاية الصحية والضمان الاجتماعي لضمان استدامة النظام الاجتماعي في ظل التغيرات الديموغرافية المستمرة.

جدول (4) العمر الوسيط للسكان الليبيين للمدة من (1954-2020) .

السنة	1954	1964	1973	1984	1995	2006	2012	2020
العمر الوسيط	21.7	18.8	14.4	15.1	18.5	23.7	25.3	24.4

المصدر :

1- وزارة الاقتصاد الوطني ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، التعداد العام للسكان 1954 ، ص 82 .
2- وزارة الاقتصاد والتجارة ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، التعداد العام للسكان 1964 ، ص 2 .
3-أمانة التخطيط ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، التعداد العام للسكان 1973 ، ص 5 .
4-اللجنة الشعبية العامة لتخطيط الاقتصاد ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، التعداد العام للسكان 1984 ، ص 67 .
5-الهيئة وطنية للمعلومات والتوثيق ، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 1995 ، ص 42 .
6- اللجنة الشعبية العامة ، الهيئة العامة للمعلومات ، النتائج النهائية ، للتعداد العام للسكان 2006 ، ص 44 .
7- المسح الوطني للسكان 2012 ، ص 23 .
8- مصلحة الإحصاء والتعداد 2020 ، بيانات غير منشورة .

ثانياً - معدلات نمو فئة صغار السن في ليبيا للمدة من 1954 – 2020 م.

تعد دراسة معدلات نمو فئة صغار السن (0-14 سنة) من الدراسات الأساسية لفهم التحولات السكانية والتغيرات الديموغرافية في المجتمع إذ تسهم الدراسة في تقدير احتياجات الخدمات الأساسية لهذه الفئة، مثل التعليم والرعاية الصحية، مما يساعد على تخصيص الموارد بشكل أكثر فعالية. كما يمكن أن تُظهر الاتجاهات السكانية الخاصة بهذه الفئة وإمكانات المجتمع لتوفير فرص التعليم والعمل في مستقبلاً إن ارتفاع معدلات نمو فئة صغار السن يفرض اتخاذ تدابير في قطاع التعليم والرعاية الصحية (الشرع، 2020، ص 123) .

تظهر محتويات الجدول (5) وبيانات الشكل (2) إن معدلات نمو فئة صغار السن خلال المدة من 1954 – 1964 بلغت 6.1%، مما يعكس مرحلة من النمو السكاني السريع نتيجة لارتفاع معدلات الخصوبة وارتفاع نسبة الأطفال والشباب في المجتمع هذا الارتفاع كان مؤشرًا على أن المجتمع يزال في مراحل مبكرة من التطور الديموغرافي، حيث كانت الأسر تنجب أعدادًا كبيرة من الأطفال وفي المدة من 1964

إلى 1973، انخفضت معدلات النمو إلى 5.2%، وهو يعد تراجع طفيف يعكس بداية دخول بعض الوسائل في تحديد الإنجاب كزيادة في الوعي الصحي والرعاية الطبية التي بدأت تؤثر بشكل تدريجي في تقليص معدلات الولادة.

في المدة من 1973 إلى 1984، انخفضت معدلات النمو إلى 3.2%، وهذا يشير إلى استمرار تباطؤ النمو السكاني في فئة صغار السن بسبب التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي بدأت تؤثر على المجتمع الليبي، بما في ذلك التحسن في التعليم والخدمات الصحية، وقد ساعد هذا على تقليص حجم الأسر وزيادة الوعي بتحديد عدد الأطفال وفي المدة من 1984 إلى 1995، تراجعت معدلات النمو بشكل حاد إلى 0.5%، وهو ما يعكس انخفاضًا كبيرًا في معدلات الخصوبة بشكل ملحوظ. هذا التراجع يمكن تفسيره بتغيرات اجتماعية وثقافية جذرية، مثل زيادة دور المرأة في سوق العمل، وتحسن التعليم، وارتفاع الوعي بأساليب تنظيم الأسرة، مما أدى إلى تقليل نسب الولادات.

وخلال عامى 1995 و2006، انخفضت معدلات النمو إلى 0.3%، ما يعكس الاستقرار النسبي في عدد صغار السن، رغم استمرار انخفاض معدلات الخصوبة هذا الانخفاض الطفيف يعكس استمرارية الاتجاه نحو مجتمع منخفض الخصوبة وتزايد الاتجاه نحو التقليل من عدد الأطفال في الأسر، نتيجة للتحولات الاقتصادية التي شهدتها البلاد، وتحسين مستوى الرعاية الصحية وفي المدة من 2006 و2012 ، تراجعت معدلات النمو إلى 0.1%، وهو أدنى معدل نمو لفئة صغار السن خلال هذه المدة هذا الانخفاض الحاد يعكس التراجع الكبير في معدلات الولادة حيث أصبح عدد الأطفال في الأسر أقل نتيجة للتحولات المجتمعية الكبيرة مثل زيادة مستويات التعليم وتوافر وسائل تنظيم الأسرة على نطاق أوسع.

أما في المدة من 2012 – 2020 ، فقد شهدت معدلات النمو زيادة إلى 3.7% الأزمات السياسية والاجتماعية التي مرت بها البلاد، مثل الحروب والصراعات الداخلية، حيث تشير الدراسات إلى أن معدلات الولادة قد ترتفع في بعض الأحيان في فترات الأزمات نتيجة لزيادة الزواج وتغير أولويات الأسر في تلك الفترات .

هذه التغيرات في معدلات النمو تعكس تحولات هيكلية عميقة في المجتمع الليبي، حيث يشهد المجتمع تراجعًا في نمو فئة صغار السن نتيجة للعديد من العوامل، مثل انخفاض معدلات الخصوبة، وتحسن الرعاية الصحية، وزيادة التعليم، وتغير أنماط الحياة في الوقت نفسه، يعكس الارتفاع المفاجئ في معدلات النمو في الفترات الأخيرة إلي بعض التأثيرات الخاصة بالظروف السياسية والاجتماعية .

جدول (5) معدلات نمو فئة صغار السن في ليبيا للمدة من 1954 – 2020 م.

البيان	معدلات النمو
1964 – 1954	6.1
1973 – 1964	5.2
1984 – 1973	3.2
1995 – 1984	0.5
2006 – 1995	0.3
2012 – 2006	0.1
2020 – 2012	3.7

المصدر : 1- وزارة الاقتصاد الوطني ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، التعداد العام للسكان 1954 ، ص 82 .
2- وزارة الاقتصاد والتجارة ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، التعداد العام للسكان 1964 ، ص 2 .
3-أمانة التخطيط ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، التعداد العام للسكان 1973 ، ص 5 .
4-اللجنة الشعبية العامة لتخطيط الاقتصاد ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، التعداد العام للسكان 1984 ، ص 67 .
5-الهيئة وطنية للمعلومات والتوثيق ، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 1995 ، ص 42 .
6- اللجنة الشعبية العامة ، الهيئة العامة للمعلومات ، النتائج النهائية ، للتعداد العام للسكان 2006 ، ص 44 .
7- المسح الوطني للسكان 2012 ، ص 23 .
8- مصلحة الإحصاء والتعداد 2020 ، بيانات غير منشورة .

شكل (2) تطور معدل نمو فئة صغار السن خلال الفترة 1954 - 2020

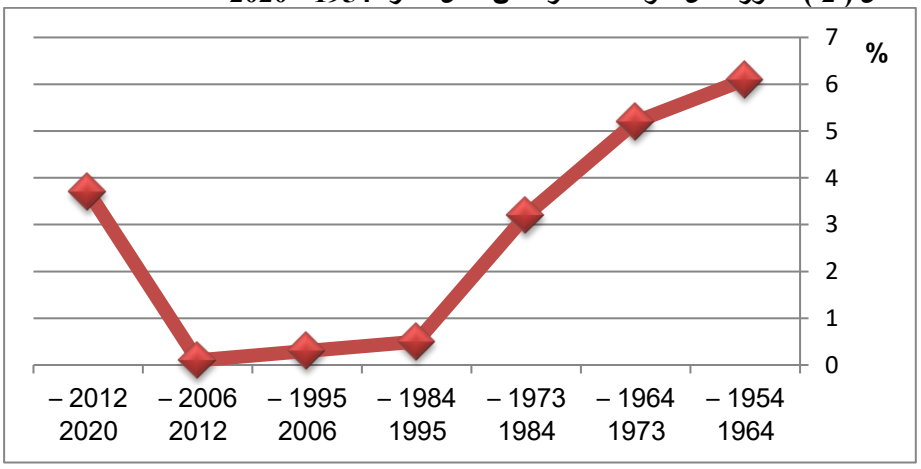

المصدر : إعداد الباحث استناداً إلى بيانات الجدول (5).

ثالثاً - الوزن النسبي لفئة متوسط السن 15-64 سنة من جملة السكان البلاد .

تُعد دراسة الوزن النسبي لفئة متوسط السن (15-64 سنة) من الأبعاد الديموغرافية المهمة لفهم تأثير هذه الفئة على الاقتصاد والمجتمع عامة إذ يُسهم هذا التحليل في تقديم رؤى حول حجم القوى العاملة النشطة في المجتمع، ويعكس التوازن بين الفئات الشابة والكبيرة السن في التركيبة السكانية إذ تساعد هذه الدراسة في تحديد الاحتياجات المستقبلية من التعليم، والتوظيف، والرعاية الصحية مما أن التحليل يوفر بيانات مهمة

لصانعي السياسات لتطوير استراتيجيات تنموية مستدامة تواكب التحولات في هيكل السكان (العثماني، 2018، ص 82).

توضح بيانات الجدول (6) إن الوزن النسبي لفئة متوسط السن (من 15 - 64 سنة) من إجمالي السكان الليبيين خلال المدة من 1954 - 2020 تحولات ديموغرافية مهمة في العام 1954، كان الوزن النسبي لهذه الفئة 55.4%، ما يعكس توازنًا بين فئات السكان المختلفة، حيث كان هناك نسبة كبيرة من فئة الشباب والأطفال، وفي ذات الوقت ففئة متوسط السن كانت تشكل نسبة كبيرة من السكان، مما يعكس مجتمعًا نشطًا اقتصاديًا ومتوازنًا نسبيًا من حيث توزيع الأعمار.

وخلال عامى 1964 و1973، انخفض الوزن النسبي لفئة متوسط السن إلى 50.8% ثم إلى 44.4% على التوالي هذا التراجع يعكس الزيادة السريعة في أعداد صغار السن بسبب ارتفاع معدلات الخصوبة، مما أدى إلى انخفاض نسبي في نسبة فئة متوسط السن من إجمالي السكان حيث شهد المجتمع الليبي يشهد توسعًا في أعداد الأطفال والشباب، وهو ما أثر على التركيبة السكانية عامة .

وفي المدة من 1973 - 1984، هناك زيادة طفيفة في الوزن النسبي لفئة متوسط السن إلى 46.6%، ما يعكس بداية تراجع معدلات الخصوبة نتيجة لتحسين مستوى الرعاية الصحية وزيادة الوعي بالتخطيط الأسري. مع التراجع في أعداد الأطفال والشباب نسبيًا، لقد بدأت فئة متوسط السن تشكل نسبة أكبر من إجمالي السكان، مما يعكس تأثير التحولات الاجتماعية والاقتصادية، مثل التحسن في التعليم والخدمات الصحية.

وخلال عامى 1984 إلى 1995، ارتفع الوزن النسبي لهذه الفئة إلى 57.1%، وهو ما يعكس تحولًا ديموغرافيًا كبيرًا حيث بدأت معدلات الخصوبة في الانخفاض والزيادة في متوسط العمر المتوقع والتحسن في مستوى الرعاية الصحية هذه الزيادة تشير إلى أن المجتمع بدأ يشهد قلة في أعداد الأطفال والشباب، وهذا أدى إلى تعزيز حجم فئة متوسط السن من إجمالي السكان.

في المدة من 1995 - 2006، سجل الوزن النسبي لفئة متوسط السن 64.7%، ما يعكس تحولًا ديموغرافيًا كبيرًا نحو مجتمع أكثر تقدمًا في السن. هذا التزايد يعود بشكل رئيس إلى الانخفاض المستمر في معدلات الخصوبة، بالإضافة إلى التحسن في متوسط العمر المتوقع بفضل التطورات في القطاع الصحي وزيادة أعداد الأفراد في فئة 15-64 سنة وبالتالي أسهمت في تقليص حجم الفئات الأصغر سنًا والزيادة نسبة الشباب العاملين.

وخلال عامى 2006 و2012، حافظت هذه الفئة على المستوى المرتفع نسبيًا حيث بلغ 63.8%، ثم استقر عند 63.7% في العام 2020 هذا الاستقرار يُظهر أن المجتمع الليبي قد شهد تحولًا ديموغرافيًا نحو مجتمع أكبر سنًا ولكن مع التذبذب الطفيف في النسب بسبب التغيرات السياسية والاقتصادية وعلى الرغم من أن رغم هذا التذبذب الطفيف، فإن فئة متوسط السن لا تزال تشكل الغالبية من السكان، ما يعكس انخفاضًا في أعداد الأطفال والشباب العاملين، وبالتالي زيادة في نسبة كبار السن والشباب في سن العمل.

إن التداعيات المستقبلية لهذه التحولات تظهر أن المجتمع سوف يواجه تحديات تتعلق بتوفير الفرص الاقتصادية والتعليمية والاجتماعية لفئة متوسط السن، بالإضافة إلى الحاجة إلى توفير خدمات صحية واجتماعية مناسبة لضمان استدامة هذه الفئة في سوق العمل، مع التركيز على التحديات المتعلقة برعاية كبار السن.

جدول (6) الوزن النسبي لفئة متوسط السن 15-64 سنة من جملة السكان في ليبيا

البيان	متوسط السن	جملة السكان	المجموع
1954	55.4	44.6	100
1964	50.8	49.2	100
1973	44.4	55.6	100
1984	46.6	53.4	100
1995	57.1	42.9	100
2006	64.7	35.3	100
2012	63.8	36.2	100
2020	63.7	36.3	100

المصدر : 1- وزارة الاقتصاد الوطني ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، التعداد العام للسكان 1954 ، ص 82 .
2- وزارة الاقتصاد والتجارة ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، التعداد العام للسكان 1964 ، ص 2 .
3-أمانة التخطيط ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، التعداد العام للسكان 1973 ، ص 5 .
4-اللجنة الشعبية العامة لتخطيط الاقتصاد ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، التعداد العام للسكان 1984 ، ص 67 .
5-الهيئة وطنية للمعلومات والتوثيق ، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 1995 ، ص 42 .
6- اللجنة الشعبية العامة ، الهيئة العامة للمعلومات ، النتائج النهائية ، للتعداد العام للسكان 2006 ، ص 44 .
7- المسح الوطني للسكان 2012 ، ص 23 .
8- مصلحة الإحصاء والتعداد 2020 ، بيانات غير منشورة .

المحور الثالث - التوزيع الجغرافي للسكان:

تكشف دراسة التوزيع الجغرافي للسكان في ليبيا عن تباينات كبيرة في توزيع السكان بين المناطق المختلفة، حيث لوحظ تركز السكان في المناطق الحضرية والسواحل (المركز الوطني للإحصاء، 2020، ص 45). يمكن أن تكون هذه التباينات تسبب العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية (الخطابي، 2018، ص 98). وتُعد

هذه الدراسات مهمة لفهم احتياجات السكان وتوفير الخدمات اللازمة في المناطق المختلفة (البنك الدولي، 2019، ص 76) كما تساعد في تحديد الفرص والتحديات التي تواجهها المناطق المختلفة (الخطابي، 2018، ص 100) فالتوزيع الجغرافي للسكان يمكن أن يؤثر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا (المركز الوطني للإحصاء، 2020، ص 50)، فهذه الدراسات توفر أساسًا لصانعي السياسات لاتخاذ قرارات مدروسة بشأن توزيع الموارد والخدمات.

أولاً - التوزيع العددي للفئات العريضة للسكان على المحافظات لسنتي (1973-2006).

تعد دراسة التوزيع العددي للفئات العريضة للسكان من الدراسات الأساسية لفهم التركيبة السكانية في أي مجتمع، حيث تعكس توزيع السكان بين الفئات العمرية المختلفة وتأثير ذلك على النمو الاجتماعي والاقتصادي مما أن الدراسة تسهم في تحديد الاحتياجات المترتبة على كل فئة، سواء كانت شابة أو متقدمة في السن، مما يساعد على وضع سياسات اجتماعية وصحية مناسبة. من خلال معرفة التوزيع العددي لهذه الفئات، يمكن تحديد متطلبات التعليم، فرص العمل، والخدمات الصحية، بالإضافة إلى فهم التحديات التي قد تواجه المجتمع في حال تغير هذا التوزيع مما أن الدراسات تسهم في تحديد أولويات الاستثمار في مجالات التعليم والرعاية الصحية (الشرع، 2019، ص 87) كما يساعد التحليل في رسم السياسات التنموية بشكل أكثر دقة وفاعلية (العثماني، 2020، ص 103).

تظهر محتويات الجدول (7) أن فئة صغار السن كانت تهيمن على هيكل السكان في معظم المحافظات، مع معدلات خصوبة مرتفعة. لكن في العام 2006، بدأ عدد صغار السن في الانخفاض نتيجة لتراجع معدلات الخصوبة، فيما شهدت فئة متوسطي السن نموًا ملحوظًا بفضل التحسن في الرعاية الصحية وزيادة متوسط العمر المتوقع. في طرابلس، ارتفع عدد متوسطي السن من 279,350 - 950,326، بينما زادت أعداد كبار السن في جميع المحافظات، ما يعكس تحسن الصحة العامة وزيادة العمر المتوقع.

هذه التغيرات تعكس انخفاض معدلات الولادة نتيجة لتحسين الوعي بتنظيم الأسرة وارتفاع مستويات التعليم. كما تشير البيانات إلى التباين بين المحافظات، حيث سجلت طرابلس نموًا كبيرًا في فئات متوسطي السن و كبار السن، بينما مصراته و الزاوية سجلت في زيادة أعداد صغار السن.

أن هذا النمط الديموغرافي يتطلب استراتيجيات صحية واجتماعية واقتصادية لتلبية احتياجات الفئات الأكبر سنًا، وضمان فرص العمل والرفاه الاجتماعي للأجيال القادمة.

جدول (7) التوزيع العددي للفئات العريضة للسكان على مستوى المناطق عامي (1973و 2006).

المحافظة	1973				2006			
	صغار السن	متوسطي السن	كبار السن	المجموع	صغار السن	متوسطي السن	كبار السن	المجموع
درنة	56504	49184	4160	109848	103593	193043	9119	305755
الجبل الأخضر	63725	52339	4884	12948	121219	234667	12258	368148
بنغازي	144915	123762	9437	278150	191270	410221	20657	622148
الخليج	49895	44204	4725	98824	114337	213439	11497	339273
مصراته	86303	76110	8992	171405	190723	344656	23148	558527
الخمس	76467	71349	8546	156362	128439	261847	19901	410187
طرابلس	328775	279350	21553	629678	405485	950326	64253	1420064
الزاوية	120998	101360	11293	233651	163130	348635	28539	540304
غريان	73273	67225	9014	149512	114235	240271	22210	376716
سبها	54754	45203	4037	103994	113402	230300	13332	357034
المجموع				2059372				5298152

المصدر :

1- وزارة الاقتصاد الوطني ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، التعداد العام للسكان 1954 ، ص 82 .
2- وزارة الاقتصاد والتجارة ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، التعداد العام للسكان 1964 ، ص 2 .
3-أمانة التخطيط ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، التعداد العام للسكان 1973 ، ص 5 .
4-اللجنة الشعبية العامة لتخطيط الاقتصاد ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، التعداد العام للسكان 1984 ، ص 67 .
5-الهيئة وطنية للمعلومات والتوثيق ، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 1995 ، ص 42 .
6- اللجنة الشعبية العامة ، الهيئة العامة للمعلومات ، النتائج النهائية ، للتعداد العام للسكان 2006 ، ص 44 .
7- المسح الوطني للسكان 2012 ، ص 23 .
8- مصلحة الإحصاء والتعداد 2020 ، بيانات غير منشورة .

ثانياً - التوزيع النسبي للفئات العريضة للسكان على المناطق عامى (1973-2006).

تعد دراسة التوزيع النسبي للفئات العريضة للسكان من الأدوات المهمة لفهم التركيبة السكانية وتأثيرها على السياسات العامة في المجتمع إذ يساعد هذا التحليل في تقدير حجم فئات (الشباب، البالغين، كبار السن) لإجمالي السكان، مما يسهم في رسم سياسات متوازنة في مجالات التعليم، الرعاية الصحية، والتوظيف. كما يسهم في تحديد التغيرات المستقبلية في الهيكل السكاني، مما يساعد الحكومات في التخطيط للاستجابة لتحديات النمو السكاني أو الانكماش الديموغرافي .

يُظهر بيانات جدول (8) التغيرات الديموغرافية الكبيرة إذ تشير إلى أن فئة صغار السن في العام 1973 كانت تشكل النسبة الكبرى في جميع المحافظات، حيث تراوحت من 48.9% في الخمس و 52.7% في الجبل الأخضر و سببها فهذه النسب المرتفعة تعكس مجتمعًا شابًا مع معدلات خصوبة مرتفعة، حيث كان معظم السكان ينتمون إلى فئة الأطفال والشباب.

لكن في العام 2006، بدأ التوزيع النسبي يختلف ففي معظم المحافظات، إذ تراجعت نسبة صغار السن، وكان الانخفاض الأكبر في محافظتي بنغازي و طرابلس حيث انخفضت النسبة من 52.1% - 30.7% في بنغازي، ومن 52.5% - 28.5% في طرابلس. هذا التراجع في معدلات الخصوبة كان بسبب التغيرات الاجتماعية والاقتصادية، مثل زيادة الوعي بتنظيم الأسرة والتحسينات في التعليم والرعاية الصحية.

وشهدت فئة متوسطي السن نموًا في جميع المحافظات، ما يعكس التحسن في متوسط العمر المتوقع بسبب التطور في الرعاية الصحية وزيادة أمل الحياة وفي طرابلس ارتفعت نسبة متوسط السن من 44.4% - 67%، وفي بنغازي ارتفعت من 44.5% إلى 66%. هذه الزيادة تشير إلى التحول نحو المجتمع الكبير السن نتيجة لتحسن الصحة العامة والظروف المعيشية.

أما بالنسبة لفئة كبار السن، فقد شهدت زيادة في جميع المحافظات، في مصراتة ارتفعت نسبة كبار السن من 5.3% إلى 4.1%، وفي غريان من 6% إلى 5.9%. هذه الزيادة تعكس تحسنًا في الرعاية الصحية وزيادة العمر المتوقع للأفراد في هذه الفئة العمرية.

تعود هذه التحولات إلى تراجع معدلات الخصوبة في معظم المناطق، بسبب الوعي بتنظيم الأسرة والتغيرات في نمط الحياة. كما أن التحسن الكبير في الرعاية الصحية أسهم في زيادة متوسط العمر المتوقع والتقليل من معدلات الوفاة، مما ساعد في بقاء عدد أكبر من الأفراد في فئات متوسطي السن و كبار السن.

وبناء على التحليل إن ليبيا تواجه تحولًا ديموغرافيًا نحو مجتمع أكبر سنًا، مما يتطلب استراتيجيات صحية واجتماعية واقتصادية للتعامل مع هذه التغيرات. مع تزايد نسبة متوسطي السن و كبار السن، وستصبح هناك حاجة أكبر لتوفير الرعاية الصحية والاجتماعية لهذه الفئات، مع ضرورة تعديل السياسات التعليمية والاقتصادية لضمان رفاه الأجيال القادمة.

جدول (8) التوزيع النسبي للفئات العريضة للسكان حسب المناطق (1973-2006).

	1973			2006		
البيان	صغار السن	متوسطي السن	كبار السن	صغار السن	متوسطي السن	كبار السن
درنة	51.5	44.7	3.8	33.8	63.2	3
الجبل الأخضر	52.7	43.3	4	32.9	63.8	3.3
بنغازي	52.1	44.5	3.4	30.7	66	3.3
الخليج	50.5	44.7	4.8	33.7	63	3.3
مصراته	50.3	44.1	5.3	43.1	61.8	4.1
الخمس	48.9	45.6	5.5	31.4	63.8	4.8
طرابلس	52.5	44.4	3.4	28.5	67	4.5
الزاوية	51.8	43.4	4.8	30.2	64.6	5.2
غريان	49	45	6	30.3	63.8	5.9
سبها	52.7	43.5	3.5	31.8	64.5	3.7

المصدر : 1- وزارة الاقتصاد الوطني ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، التعداد العام للسكان 1954 ، ص 82 .
2- وزارة الاقتصاد والتجارة ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، التعداد العام للسكان 1964 ، ص 2 .
3-أمانة التخطيط ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، التعداد العام للسكان 1973 ، ص 5 .
4-اللجنة الشعبية العامة لتخطيط الاقتصاد ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، التعداد العام للسكان 1984 ، ص 67 .
5-الهيئة وطنية للمعلومات والتوثيق ، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 1995 ، ص 42 .
6- اللجنة الشعبية العامة ، الهيئة العامة للمعلومات ، النتائج النهائية ، للتعداد العام للسكان 2006 ، ص 44 .
7- المسح الوطني للسكان 2012 ، ص 23 .
8- مصلحة الإحصاء والتعداد 2020 ، بيانات غير منشورة .

ثالثاً –التوزيع العددي للقوة البشرية الليبية على المحافظات لسنتي (1973-2006)

تعد دراسة التوزيع العددي للقوة البشرية من الدراسات الأساسية في علم السكان، حيث تسهم في فهم توزيع الأيدي العاملة على مستوى مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية إذ يساعد هذا التحليل في تقدير التوازن بين العرض والطلب على العمالة في مختلف المناطق، مما يعزز من قدرة الحكومات على وضع سياسات توظيفية فعّالة. كما يُمكّن التوزيع العددي للقوة البشرية من تحديد المناطق التي تعاني من نقص أو فائض في العمالة، وهو ما يسهم في تخصيص الموارد البشرية بشكل متوازن في ليبيا، يمكن أن يساعد تحليل هذا التوزيع في تحديد الأولويات في قطاعات مثل الصناعة، التعليم، والخدمات الصحية (الخطابي، 2019، ص 150). كما يسهم التحليل في فهم ديناميكيات التنمية الاقتصادية، حيث يعكس مستوى توظيف الأيدي العاملة في القطاعات المختلفة ويؤثر على النمو المستدام (عبد الله، 2020، ص 105).

تظهر محتويات الجدول (9) أن عدد السكان الإجمالي في ليبيا ارتفع من 1,260,085 نسمة في العام 1973 إلى 3,652,319 نسمة في 2006، ما يعكس نموًا سكانيًا كبيرًا خلال تلك الفترة بينما كان الذكور في العام 1973 يشكلون الغالبية العظمى من السكان في معظم المحافظات، وأما الإناث بدأت تُمثل نسبة أكبر من إجمالي السكان في بعض المناطق في العام 2006، ما يعكس التغيرات الاجتماعية والاقتصادية شهدتها البلاد، مثل التحسن في التعليم والرعاية الصحية وتوسيع فرص العمل للنساء.

أن مدينة طرابلس شهدت أكبر زيادة في عدد السكان، حيث ارتفع أعداد من 383,743 نسمة في العام 1973 إلى 1,014,579 نسمة في العام 2006، بسبب الهجرة الداخلية نحو العاصمة بسبب الفرص الاقتصادية والخدمات المتطورة كما سجلت بنغازي زيادة ملحوظة في أعداد السكان، من 167,221 نسمة في العام 1973 إلى 430,877 نسمة في العام 2006، مما يشير إلى دور المدينة كمركز صناعي وتجاري في المنطقة الشرقية من ليبيا. وعلى الرغم من أن بعض المحافظات مثل سبها و الجبل الأخضر شهدت نموًا سكانيًا أقل، إلا أن هذه المناطق ظلت تحافظ على نسبة مهمة من السكان الليبيين.

أما بالنسبة لتوزيع السكان حسب النوع ، فقد أظهرت البيانات تحولًا تدريجيًا في نسبة الإناث مقارنة بالذكور. ففي العام 1973، كان عدد الذكور أكبر بشكل ملحوظ في جميع المحافظات، لكن بحلول عام 2006، بدأت نسبة الإناث ترتفع بشكل ملحوظ، خاصة في طرابلس حيث ارتفعت أعداد الإناث من 181,619 إلى 496,032 نسمة. هذا التغير يعكس التحولات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع الليبي، مثل زيادة فرص التعليم للنساء، وتحسن مستوى الرعاية الصحية التي أسهمت في زيادة متوسط العمر المتوقع للإناث مقارنة بالذكور.

فالنمو السكاني خلال هذه الفترة يعود إلى التحسينات في الرعاية الصحية، وزيادة الوعي بالتعليم، والتحولات الاجتماعية التي شجعت على مشاركة أكبر للنساء في سوق العمل. كما يعكس التوزيع السكاني الكبير في طرابلس و بنغازي الهجرة الداخلية من المناطق الريفية إلى الحضرية، مما ساهم في تراكم السكان في المدن الكبرى.

هذه التغيرات تبرز الحاجة إلى استراتيجيات متكاملة لمواكبة النمو السكاني، مثل تطوير البنية التحتية في المناطق الحضرية، وتوفير فرص العمل والتعليم في المناطق الريفية. كما أن الزيادة المستمرة في عدد الإناث تتطلب توفير بيئة داعمة لهن في

مختلف المجالات، من خلال تمكينهن اقتصاديًا واجتماعيًا، مع التركيز على تعزيز دورهن في سوق العمل.

جدول (9) التوزيع العددي للقوة البشرية الليبية حسب المناطق عامي (1973-2006) .

المحافظة	1973			2006		
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
درنة	34878	32263	67147	100898	140126	202162
الجبل الأخضر	36932	35346	72278	123011	123914	246925
بنغازي	88776	78445	167221	219570	211307	430877
الخليج	31505	28846	60351	112208	112728	224936
مصراته	54977	51925	106902	185367	182437	367804
الخمس	51414	47929	99343	141898	139850	281748
طرابلس	202124	181619	383743	518547	496032	1014579
الزارية	74640	69250	143920	190216	186958	377174
غريان	49950	47143	97093	132468	130013	262481
سبها	31268	30819	62087	122302	121330	243632
المجموع	656494	603591	1260085	1846485	1805834	3652319

المصدر : 1- وزارة الاقتصاد الوطني ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، التعداد العام للسكان 1954 ، ص 82 .
2- وزارة الاقتصاد والتجارة ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، التعداد العام للسكان 1964 ، ص 2 .
3-أمانة التخطيط ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، التعداد العام للسكان 1973 ، ص 5 .
4-اللجنة الشعبية العامة لتخطيط الاقتصاد ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، التعداد العام للسكان 1984 ، ص 67 .
5-الهيئة وطنية للمعلومات والتوثيق ، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 1995 ، ص 42 .
6- اللجنة الشعبية العامة ، الهيئة العامة للمعلومات ، النتائج النهائية ، للتعداد العام للسكان 2006 ، ص 44 .
7- المسح الوطني للسكان 2012 ، ص 23 .
8- مصلحة الإحصاء والتعداد 2020 ، بيانات غير منشورة .

النتائـــــج:

1- هناك تركزاً كبيراً للسكان في المناطق الحضرية والساحلية مدن طرابلس وبنغازي والبيضاء، بينما تعاني المناطق الداخلية والصحراوية من قلة الكثافة السكانية بسبب العوامل الاقتصادية والبيئية مثل توفر الفرص الاقتصادية والخدمات في المدن الكبرى، والاختصار لها في المناطق الأخرى إلى هذه الفرص.

2- هناك ارتفاعاً ملحوظاً في معدلات الهجرة الداخلية من المناطق الريفية إلى المدن الكبرى بحثاً عن فرص العمل والخدمات الأساسية تسبب الضغط الإضافي على البنية التحتية والمرافق في المدن.

3- هناك علاقة قوية بين توافر فرص العمل في القطاعات الصناعية والخدمية والنمو السكاني في المناطق الحضرية. حيث تميل المناطق الغنية بالصناعات النفطية والتجارية إلى جذب السكان بشكل أكبر من المناطق الزراعية والصحراوية.

4- تعاني العديد من المناطق الداخلية من نقص شديد في البنية التحتية مثل الطرق والمستشفيات والمدارس، مما يعوق قدرة هذه المناطق على جذب السكان والحد من الهجرة نحو المدن الكبرى.

5- أدى التوزيع الجغرافي غير المتوازن للسكان إلى تفاقم التحديات الاجتماعية والاقتصادية، حيث تواجه بعض المناطق صعوبة في تقديم الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية بشكل كافٍ، مما يخلق فجوة تنموية بين المناطق الحضرية والريفية.

التوصيات:

1- العمل على تشجيع توزيع السكان بشكل أكثر توازناً بين المدن الكبرى والمناطق الداخلية من خلال تحسين البنية التحتية في المناطق الريفية والحد من المركزية في تقديم الخدمات.

2- وضع استراتيجيات تنموية تعتمد على التنسيق بين الجهات المحلية والاتحادية لضمان توفير الموارد بشكل متوازن في مختلف المناطق وتوفير الفرص الاقتصادية والخدمية في المدن الصغيرة والقرى.

3- تعزيز الاستثمارات في القطاعات الصناعية والزراعية في المناطق الداخلية يمكن أن يسهم في تقليل الهجرة من هذه المناطق، بالإضافة إلى خلق فرص عمل جديدة وتحسين مستوى المعيشة.

4- تحسين شبكة الطرق والمرافق الأساسية مثل المدارس والمستشفيات في المناطق الداخلية لتشجيع السكان على الاستقرار في هذه المناطق وتخفيف الضغط عن المدن الكبرى.

5- اتخاذ إجراءات لتحفيز الهجرة المعاكسة عن طريق تقديم حوافز للمستثمرين لإنشاء مشاريع صناعية وزراعية في المناطق الأقل كثافة سكانية، مما يسهم في تحقيق توزيع أكثر توازناً للسكان.

6- زيادة الضغط على المناطق الحضرية بسبب الزيادة السكانية، يجب تعزيز النظام التعليمي والصحي لضمان تلبية احتياجات المواطنين وتوفير خدمات عالية الجودة للجميع.

المقترحات:

1- تطوير المدن الصغيرة عبر مشاريع لتوسيع البنية التحتية، مثل تحسين طرق المواصلات، بناء مدارس ومستشفيات، وتوفير فرص عمل، من خلال تشجيع

الاستثمار في تلك المناطق. ويمكن أن تكون هناك حوافز ضريبية للمستثمرين الذين ينشئون مشاريع في هذه المناطق.

2- إنشاء برامج لتشجيع السكان على العودة إلى المناطق الريفية، عبر توفير دعم حكومي للمشاريع الزراعية والصناعية في هذه المناطق، وكذلك تحسين البنية التحتية من خلال بناء مدارس ومستشفيات في المناطق النائية.

3- تطوير الصناعات المحلية وتشجيع التجارة الصغيرة، يمكن تقليل الضغط على القطاع العام في المدن الكبرى، مما يحسن من جودة الخدمات ويوفر فرص عمل مستدامة.

4- إنشاء مناطق اقتصادية خاصة في المناطق التي تعاني من تدهور سكاني، حيث تتمتع هذه المناطق بتسهيلات وحوافز ضريبية لجذب الصناعات والعمالة، مما يؤدي إلى تحفيز النمو السكاني وتخفيف الضغط عن المناطق الحضرية.

5- التعاون مع المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي لتحسين التخطيط العمراني والتنمية الاقتصادية في المناطق النائية، من خلال التمويل المشترك والمشاريع التنموية.

6- الزيادة في حجم الاستثمارات الحكومة في القطاعات الحيوية مثل التعليم والصحة، وتخصيص ميزانية أكبر لهذه الخدمات لضمان تقديمها بشكل جيد وكافي للسكان في المناطق الحضرية وبخاصة المدن ذات الأعداد .

بيان تضارب المصالح

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة.

المصادر والمراجع :

1- الشرع، فوزي. (2019). التوزيع العددي للسكان في الوطن العربي: دراسة وتحليل. بيروت: دار الفكر العربي.

2- الخطابي، أحمد. (2018). الديموغرافيا في ليبيا: دراسة في التوزيع الجغرافي للسكان. القاهرة: دار النهضة العربية.

3- عبد الله، محمد. (2019). دراسات في علم السكان والتنمية. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

4- البنك الدولي. (2019). التقرير السنوي: التوزيع السكاني وتأثيره على التنمية الاقتصادية في شمال إفريقيا. واشنطن .

5- المركز الوطني للإحصاء. (2020) ، الهيئة العامة للإحصاء الليبية.

6- العثماني، عبد الحميد. (2018). البنية السكانية والتنمية المستدامة، دار النهضة العربية.

7- الخطابي، أحمد. (2018). التحليل السكاني في العالم العربي ، دار النهضة العربية ، القاهرة .

8- عبد الله، محمد. (2019). دراسات في علم السكان مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة.
9- العثماني، عبد الحميد. (2020). التحديات السكانية والتنمية في البلدان العربية دار الفكر العربي دمشق .
10- الموسوي، سعيد. (2017). دراسات سكانية: القوى العاملة وتوزيعها في البلدان العربية ، دار الكندي للنشر عمان .
11- المركز الوطني للإحصاء (2020) ليبيا.
12- الخطابي، فؤاد. (2018). "التحولات السكانية في ليبيا: دراسة تحليلية". دار النشر العلمية، القاهرة، مصر.
13- البنك الدولي (2019). "تقرير التنمية البشرية في ليبيا". البنك الدولي، واشنطن .
14- الأمم المتحدة (2020). "التوزيع الجغرافي للسكان: دراسة مقارنة ، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية.
15- عبد الله، محمد. (2021). "البنية العمرية للسكان: تحليل سكاني لدول شمال إفريقيا". جامعة القاهرة ، القاهرة ، مصر.
16- وزارة الاقتصاد الوطني ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، التعداد العام للسكان 1954 .
17- وزارة الاقتصاد والتجارة ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، التعداد العام للسكان 1964 .
18- أمانة التخطيط ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، التعداد العام للسكان 1973 .
19- اللجنة الشعبية العامة لتخطيط الاقتصاد ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، التعداد العام للسكان 1984 .
20- الهيئة وطنية للمعلومات والتوثيق ، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان 1995 .
21- اللجنة الشعبية العامة ، الهيئة العامة للمعلومات ، النتائج النهائية ، للتعداد العام للسكان 2006 .
22- المسح الوطني للسكان 2012 .
23- مصلحة الإحصاء والتعداد 2020 ، بيانات غير منشورة .طرابلس .